

Distr.: General
8 March 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البنود ١٢٦ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٥٠ من جدول الأعمال

إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات

الأمم المتحدة لحفظ السلام

نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي في الأمانة العامة للأمم المتحدة

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في التقرير المقدم من الأمين العام عن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي في الأمانة العامة للأمم المتحدة (A/73/706). وقد اجتمعت اللجنة، أثناء نظرها في التقرير، بممثلين عن الأمين العام قدموا إليها معلومات وإيضاحات إضافية، اختتموها بردود خطية وردت في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٩.

٢ - وتقرير الأمين العام مقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٢ جيم، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم مقترحاً جديداً لنموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي يراعي بالكامل الفقرة ٥ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/72/7/Add.50) وتعليقات وحدة التفتيش المشتركة وملاحظاتها وتوصياتها، وأن يتشاور مع الدول الأعضاء والجهات المعنية صاحبة المصلحة ويأخذ في الاعتبار ما تعرب عنه من آراء.

٣ - وقد ذكرت اللجنة الاستشارية في الفقرة ٥ من تقريرها (A/72/7/Add.50) أن:



الرجاء إعادة استعمال الورق



الأمين العام يشير إلى أن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي يجمع المهام المركزية المستقلة عن المواقع في مراكز الخدمات المشتركة على الصعيد العالمي، المكونة من عمليات إدارية تعاملية، مثل إدارة الموارد البشرية والحسابات المستحقة الدفع وكشوف المرتبات. ويرد في المقترح أن اللجنة التوجيهية لنموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي وافقت على المعايير المستخدمة في تقييم المواقع المحتملة لإقامة المراكز، وعلى أن تلك المعايير تشمل الأمن والاستقرار؛ وتصنيف الموقع كمركز عمل يسمح باصطحاب الأسرة؛ وتوافر خدمات الرعاية الصحية والتعليم؛ وتوافر البنى التحتية؛ وتوافر قوة عاملة محلية مؤهلة؛ وقوة العلاقات مع الحكومات المضيفة؛ وتكاليف الموظفين والتكاليف التشغيلية. وشملت المعايير الإضافية ما يلي: (أ) تغطية مناطق التوقيت على مجموع نطاق عمليات الأمانة العامة على الصعيد العالمي باستخدام نموذج الدعم القائم على "مرافقة الشمس"، الذي يمكن من إجراء المعاملات وتبادلها بين مراكز الخدمات المشتركة في مختلف مناطق التوقيت؛ (ب) استمرارية تصريف الأعمال في حالة تعطل الخدمات في أحد المراكز؛ المتطلبات المحددة لمختلف أجزاء الأمانة العامة، بما في ذلك المتطلبات اللغوية؛ (د) التوحيد المحتمل في المستقبل لمهام تقديم الخدمات المشتركة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأكملها.

ثانياً - مقترح الأمين العام

٤ - يذكر الأمين العام أن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي سيساعد المنظمة في استغلال كامل القدرات التي تتيحها النظم المركزية، وفي تحرير مديري البرامج من عبء المهام المتعلقة بالمعاملات وذلك من خلال مدّ جميع العملاء بخدمات إدارية تتسم بالمرونة والموثوقية والكفاءة من حيث التكلفة. وسيعمل النموذج على دمج المهام المستقلة عن المواقع في المراكز العالمية للخدمات المشتركة المقترح إنشاؤها في المواقع الأربعة التالية: نيروبي؛ وشينزين، الصين؛ وبودابست؛ ومونتريال، كندا (A/73/706)، الفقرتان ٦ و ٧).

بيان الجدوى

٥ - كجزء من بيان الجدوى، جاء في التقرير أنه من المقدر أن تشهد التكاليف، بعد إنشاء المراكز العالمية للخدمات المشتركة، انخفاضاً بمقدار ٢٣ مليون دولار سنوياً. وسيؤدي ذلك إلى انخفاض في التكاليف بنحو ٤٩ مليون دولار خلال السنوات الخمس الأولى من العمليات، مع بلوغ نقطة التعادل في نهاية السنة الثالثة (المرجع نفسه، الفقرتان ٩ و ١٠). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن أكبر عنصر من عناصر بيان الجدوى هو تقديرات تكاليف الموظفين التي تستخدم المعدلات القياسية بالميزانية، وأن الغالبية العظمى من الوفورات في التكاليف المتكررة بين خط الأساس ومراكز الخدمات المشتركة المقترحة مصدرها مرتبات الموظفين. وذكر أيضاً أن متوسط نطاق الإشراف (أي عدد الأفراد الذين يشرف عليهم مدير واحد) ضمن عملية تقديم الخدمات ودعم العملاء قد ارتفع من نسبة ١١:١ إلى نسبة ١٨:١، وذلك من أجل الحصول على المزيد من أوجه الكفاءة والوفورات في التكاليف (المرجع نفسه، الفقرة ٤٩).

تقييم المواقع

٦ - لدى تقييم المواقع المحتملة لهذه المراكز، أدرج الأمين العام ٤٥ موقعا من مواقع الأمم المتحدة القائمة التي تقدم خدمات الدعم الإداري، وأيضا ١١ موقعا في المقر وفي مراكز الخدمات المشتركة بالوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة وغيرها من الكيانات التي تقدم خدمات الدعم الإداري. وبناء على طلب الجمعية العامة، دعت الأمانة العامة أيضا جميع الدول الأعضاء الـ ١٩٣ إلى إبداء اهتمامها باستضافة مركز عالمي للخدمات المشتركة، لتقترح بذلك ١٩ دولة من الدول الأعضاء ما مجموعه ٢٢ موقعا. وكان ١٥ موقعا من هذه المواقع مشمولاً بالتقييم؛ ثم أُدرجت المواقع السبعة المتبقية، ليبلغ مجموع المواقع التي خضعت للتقييم ٦٣ موقعا (المرجع نفسه، الفقرة ١٤).

٧ - ويشير الأمين العام في تقريره إلى أنه تم التعاقد مع شركة استشارية مستقلة لإجراء التقييم، حيث أُجري لجميع المواقع الـ ٦٣ في ضوء المتطلبات الدنيا، بما في ذلك ما يلي: (أ) الأمن والاستقرار؛ (ب) وإمكانية اصطحاب الأسرة إلى مركز العمل؛ (ج) والرعاية الصحية والتعليم وتسهيلات الوصول؛ (د) والهياكل الأساسية، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة والموثوقة؛ (هـ) وتوافر يد عاملة محلية مؤهلة تستوفي مواصفات المهارات المطلوبة؛ (و) وتغطية مناسبة لمناطق التوقيت. وقد استوفى ٣٩ من أصل ٦٣ موقعا المتطلبات الدنيا استيفاء كاملاً. ثم تم لاحقاً تقييم المواقع الـ ٣٩ في ضوء الدرجات التقييمية وذلك كآلي: التكاليف (٤٠ في المائة)، والقوة العاملة المحلية المؤهلة (٤٠ في المائة)، وملاءمة الموقع (٢٠ في المائة). وأشار التقييم إلى أن نيروبي، وشينزين، وبودابست، ومونتريال، حصلت على أعلى الدرجات كل في منطقتها الجغرافية (أي أفريقيا وآسيا وأوروبا والأمريكتان) (المرجع نفسه، الفقرتان ١٥ و ١٦، والشكل الثاني).

٨ - وجاء في الفقرة ١٢ من تقرير الأمين العام (A/73/706)، أن المقترح قد وُضع استناداً إلى المنهجية السداسية الأجزاء المبينة في تقرير الأمين العام عن إطار نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي في الأمانة العامة للأمم المتحدة (A/70/323). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن المعايير المستخدمة في هذا المقترح هي نفس المعايير المقدمة إلى الجمعية العامة في التقرير السابق للأمين العام (A/72/801). وأبلغت اللجنة أيضاً أن معايير الدرجات التقييمية قد طبقت بشكل متسق على جميع المواقع الـ ٣٩ التي استوفت المتطلبات الدنيا، وأن نتائج التقييم تشير إلى أن المواقع الأربعة المقترحة قد حصلت على أعلى الدرجات كل في منطقتها الجغرافية.

٩ - وذكر أن المواقع المقترحة ستستوفي بالكامل متطلبات الجمعية العامة الواردة في قرارها ٢٦٢/٧٢ جيم، بما في ذلك توفير ما يلي: نموذج للدعم قائم على تقديم خدمة "لا تغيب عنها الشمس"؛ والتغطية الكافية بالموظفين الناطقين باللغة الفرنسية؛ ومركز واحد للخدمات المشتركة موقعه في أفريقيا؛ ومتانة العلاقات مع الحكومات المضيفة (بما في ذلك الاعتراف بامتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، ومنها منح رعايا البلدان الثالثة تصاريح للعمل باعتبارهم موظفين معينين محلياً، وتصاريح عمل لأزواج الموظفين الدوليين)؛ وتأمين تغطية مناطق التوقيت كلها في جميع عمليات الأمانة العامة في كافة أنحاء العالم؛ وإمكانية تيسير القيام في المستقبل بتوحيد نماذج تقديم الخدمات المشتركة المتبعة في منظومة الأمم المتحدة، (A/73/706، الفقرتان ١٦ و ١٧).

١٠ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنّ الأمين العام قد قدر في تقريره السابق التخفيض السنوي للتكاليف بمبلغ ١١,٣ مليون دولار، مع تحقيق وفورات مقدرة بمبلغ ١٠,٣ ملايين دولار خلال خمس سنوات وبلوغ نقطة التعادل في بداية السنة الخامسة (A/72/801/Add.1/Rev.1، الفقرتان ١٥ و ٢٢). وتلاحظ اللجنة أن بيان الجدوى الحالي، مقارنة بالمقترح السابق للأمين العام، يعكس تخفيضات أعلى في التكاليف المقدرة بمبلغ ٢٣ مليون دولار وفترة أقصر بثلاث سنوات لبلوغ نقطة التعادل. وتلاحظ اللجنة أيضا أن تقييم المواقع قد أُجري وفقا للمعايير المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٢ جيم، بما في ذلك التشاور مع الدول الأعضاء. وبمراعاة التحليل الذي قدمه الأمين العام، توصي اللجنة الجمعية العامة بالموافقة على إنشاء المراكز العالمية للخدمات المشتركة وضبط مواقعها وفق ما اقترحه الأمين العام.

١١ - وفيما يتعلق بنطاق الخدمات التي ستقدمها المراكز العالمية للخدمات المشتركة، يشير الأمين العام إلى أنّه من أصل ٣٨٧ عملية إدارية منفذة داخل نظام أوموجا وخارجه، هناك ٢٠٢ عملية مصنفة ضمن فئة المحاور (أي غير مرتبطة بمواقع بعينها)، ويمكن دمجها في مراكز الخدمات المشتركة. ومن المتوقع أن تكون ٨٠ عملية من بين العمليات الـ ٢٠٢ متاحة في السنة الأولى من التشغيل (أي بزيادة قدرها ٣٣ في المائة على العمليات الـ ٦٠ المحددة في التقرير السابق، A/72/801)، منها ٣٥ عملية متعلقة بإدارة الموارد البشرية، و ٣٩ عملية مالية، و ٦ عمليات لتقديم الخدمات على نطاق المنظمة. ويوضح الأمين العام كذلك أنّه، وفي إطار المرحلة الثانية، سيجري استعراض جميع العمليات المتبقية من أجل عرض خطة محكمة لتوسيع نطاق مراكز الخدمات المشتركة في المستقبل (A/73/706، الفقرات ١٩ إلى ٢١). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن بيان الجدوى الحالي لا يغطي سوى هذه العمليات الثمانين؛ وأنّ أي توسع في الخدمات سوف يؤدي إلى تكاليف إضافية يلزم أن يقترحها الأمين العام وتوافق عليها الجمعية العامة. وأبلغت اللجنة أيضا أنه من أصل ٨٠ عملية، هناك ١٤ عملية حساسة من حيث عامل الوقت (أربع منها خاصة بالموارد البشرية، واثنين بكشوف المرتبات، واثنين بالحسابات المستحقة الدفع، واثنين بأمن الصندوق، وأربع بحجوزات السفر).

١٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المراكز المقترحة ستتيح ٨٠ عملية في السنة الأولى، مع القيام في المرحلة الثانية بمراجعة بقية العمليات لإدراجها. وترى اللجنة أنه ينبغي تعظيم استخدام المراكز العالمية للخدمات المشتركة من أجل تحقيق قدر أكبر من الكفاءة ومن الوفورات في التكاليف. وبالنظر إلى العدد الكبير من العمليات المتبقية، تتوقع اللجنة من الأمين العام أن يدرس، خلال استعراض هذه العمليات في المرحلة الثانية، جميع الخيارات، بما في ذلك زيادة نطاق مراكز الخدمات المشتركة القائمة أو إنشاء مركز خدمات مشتركة آخر، وذلك بغية تحقيق المزيد من الكفاءة والوفورات في التكاليف.

١٣ - وفيما يتعلق بالتغطية الكافية بالموظفين الناطقين باللغة الفرنسية في المراكز المقترحة، يشير التقرير إلى أن المركز في مونتريال، الذي سيوفر الموارد البشرية وخدمات إدارة كشوف المرتبات، سيقدم أيضا الخدمات باللغة الفرنسية إلى العملاء في أفريقيا. وستتاح لمراكز الخدمات الأخرى قوة عاملة ناطقة باللغة الفرنسية تزود العملاء في أفريقيا وآسيا وأوروبا بالخدمات الحساسة من حيث عنصر الوقت وباللغة الفرنسية (A/73/706، الفقرتان ١٦ و ٤٦). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن موظفي تقديم خدمات إدارة الموارد البشرية وكشوف المرتبات في مركز مونتريال الذين سيعملون خصيصًا للعملاء

الموجودين في أفريقيا قد تكون لديهم ساعات عمل مبكرة تعالج التفاوت في منطقة التوقيت بين إفريقيا ومونتريال. وأبلغت اللجنة أيضا بأنّ المركز في بودابست ستكون لديه ساعات عمل مماثلة لساعات عمل البلدان الناطقة بالفرنسية في أفريقيا وأوروبا، وأنه سيكون هناك موظفون ناطقون بالفرنسية في بودابست، على الرغم من أن مركز بودابست ليس مركز التجهيز الرئيسي بالنسبة لهذه الفئة من العملاء. ونظرا للعدد الكبير من العملاء الناطقين بالفرنسية في المنطقة الأفريقية، تلاحظ اللجنة بقلق الفجوة الزمنية بين هذه المنطقة ومونتريال، المركز الذي سيوفر الخدمات للعملاء الناطقين بالفرنسية في أفريقيا. وتتوقع اللجنة أن يزود الأمين العام الجمعية العامة، عند نظرها في هذا التقرير، بمعلومات أكثر تفصيلاً.

١٤ - وعند الاستفسار عن العلاقات مع الحكومات المضيفة، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الدعم المقدم من البلدان المضيفة المهتمة يشمل توفير حيز مكثي بالمجان، وإدارة المرافق، وتكاليف بدء التشغيل غير المتكررة، وتصاريح العمل لمواطني البلدان الثالثة، وتمويل تكاليف نقل الموظفين الدوليين خلال مرحلة بدء التشغيل، والتمويل الجزئي لتكاليف مرتبات الموظفين المحليين. وتشدد اللجنة على أهمية ضمان استمرار الدعم المقدم من البلدان المضيفة من أجل الحفاظ على مزايا مراكز الخدمة المشتركة قياساً إلى تكاليفها. وتتوقع اللجنة أن يزود الأمين العام الجمعية العامة خلال نظرها في هذا التقرير بمعلومات أكثر تفصيلاً، بما في ذلك تفاصيل مالية، عن الدعم المقدم من البلدان المضيفة للمواقع الأربعة المقترحة وعن مدة هذا الدعم.

إدارة المشروع وإدارة المخاطر

١٥ - ذُكر في التقرير أنّ وكيل الأمين العام للاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال هو القيم على المشروع، فيما تقدّم اللجنة التوجيهية الإرشادات الاستراتيجية وتقوم بالإشراف على المشروع. ويتولى الفريق المعني بالمشروع المسؤولية عن تفاصيل تخطيط المشروع وتنفيذه وذلك بالتعاون الوثيق مع وكيل الأمين العام للدعم العملي الذي سيشرف على مراكز الخدمات المشتركة بعد إنشائها. وستقوم شعبة التحول المؤسسي والمساءلة التابعة لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال بتنسيق التنفيذ (A/73/706)، الفقرات ٧٥ و ٩٥ و ٩٦). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنّ المراكز ستنتوى، بعد إنشائها، المسؤولية عن معالجة المعاملات اليومية وتقديم تقرير إلى إدارة الدعم العملي، في حين سيكون فريق المشروع التابع لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال مسؤولاً عن نشر المشروع. وستشمل أنشطة نشر المشروع تقييم العمليات المتبقية التي ستدرج في نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، والإبلاغ عن التقدم المحرز في التنفيذ، ومتابعة الفوائد التي تم تحقيقها، وكذلك تقديم التقارير المرحلية إلى الجمعية العامة.

١٦ - ويذكر الأمين العام أنّ المشروع والمراكز العالمية للخدمات المشتركة المقترحة سيخضعان لمراجعة الحسابات حسب الضرورة والاقتضاء. وتسترشد خطة تقييم وإدارة المخاطر المرتبطة بالمشروع بمنهجية إطار الإدارة المركزية للمخاطر في الأمانة العامة. وقد تم تحديد خمسة مجالات رئيسية للمخاطر هي: تأييد الجهات صاحبة المصلحة؛ والأثر المترتب على الموظفين؛ والمخاطر التشغيلية؛ ومخاطر التنفيذ؛ والقصور في الأداء المؤسسي لعمليات مراكز الخدمات المشتركة. وعلاوة على ذلك، تتضمن استراتيجية إدارة التغيير خطة تواصل شاملة لكفالة التأييد الكافي لنموذج تقديم الخدمات الجديد. وترد خطة تحقيق الفوائد في

المرفق الخامس بالتقرير، مشفوعة بفئات الفوائد التالية: الفعالية من حيث التكلفة؛ وتقديم خدمات إدارية عالية الجودة وموجهة نحو العملاء؛ وتقديم الخدمات في الوقت المناسب؛ والكفاءة التشغيلية؛ والتوحيد والاتساق (A/73/706)، الفقرات ٩٣ و ٩٨ و ١٠١ والمرفق الخامس). وترى اللجنة الاستشارية أن خطة تحقيق الفوائد تفتقر إلى المؤشرات الكمية والنوعية، التي تكتسي أهمية في قياس التقدم المحرز. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يضع خطة مفصلة بشأن تحقيق الفوائد تكون مشفوعة بمؤشرات كمية ونوعية تشمل أهداف بشأن الوفورات في التكاليف وتحسين الخدمات، وأن يقدم في تقريره المقبل عن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي معلومات مستكملة عن التقدم المحرز.

هيكل المراكز العالمية للخدمات المشتركة

١٧ - بحسب التقرير، سيكون مدير الخدمات المشتركة المقدمة على الصعيد العالمي مسؤولاً أمام وكيل الأمين العام لإدارة الدعم العملي، الذي سيواصل التنسيق والتشاور على نحو وثيق مع وكيل الأمين العام لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال. وسيقوم مكتب المدير بتحديد الاتجاه والإشراف على عمليات تقديم الخدمات المشتركة، ومن المقترح له أن يشترك في الحيز المكتبي مع المركز العالمي للخدمات المشتركة في نيروبي، لأنّ هذا المركز يستضيف كل المهام الرئيسية لمراكز الخدمات، وهو في منطقة التوقيت نفسها التي يوجد فيها غالبية العملاء. وسيكون رؤساء مراكز الخدمات المشتركة مسؤولين مباشرة أمام مدير الخدمات المشتركة المقدمة على الصعيد العالمي، ومسؤولين عن سير العمليات اليومية (المرجع نفسه، الفقرات ٢٢ و ٢٣ و ٤٠). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن أحد الأسباب الرئيسية لاشتراك مراكز الخدمات المشتركة الأربعة في إدارة ورصد الأداء التشغيلي هو أن تكون هذه المراكز قادرة على موازنة عبء العمل بين المواقع الأربعة، بحيث عندما يواجه مركز طلبات كثيرة على الخدمات، يتم تحويل العمل إلى موقع آخر أو مواقع أخرى.

١٨ - وسيكون مقر قسمي إدارة الموارد البشرية وإدارة كشوف المرتبات موجوداً في المركزين العالميين للخدمات المشتركة في مونتريال وبودابست، وسيكون هناك قسم إضافي للموارد البشرية في المركز العالمي للخدمات المشتركة في نيروبي، الذي سيوفر تغطية المناطق الزمنية لأكثر من ٩٥ في المائة من موظفي الأمم المتحدة وأفرادها النظاميين. وسيتم توفير خدمات الحسابات المستحقة الدفع والمعاملات المالية الأخرى انطلاقاً من المركزين العالميين للخدمات المشتركة في نيروبي وشينزين. وستقدم وحدة العمليات الخاصة على الصعيد العالمي في شينزين الخدمات الإدارية التي تقوم على الخبرات ولا تتأثر بعامل الوقت، والتي سيكون من المفيد أن ينفذها فريق موجود في موقع واحد يوليها اهتماماً خاصاً يضمن جودتها، ومنها على سبيل المثال التسويات المصرفية وحساب المبالغ المقطوعة لمدفوعات السفر والشحن (المرجع نفسه، الفقرات ٤٦ إلى ٤٨).

١٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات المقدمة إليها أن المراكز الأربعة ستدير أيضاً سبعة مكاتب محلية لدعم العملاء وذلك من أجل تقديم خدمات دعم العملاء المحليين في تلك المواقع السبعة. وسيدير المركز الموجود في نيروبي مكتبين في كل من بيروت وأديس أبابا؛ فيما سيدير المركز الموجود في بودابست مكتبين في كل من جنيف وفيينا؛ والمركز الموجود في شينزين مكتباً واحداً في بانكوك؛ والمركز الموجود في مونتريال مكتبين في كل من نيويورك وسانتياغو. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأنّ هذه

المكاتب تمثل تديراً انتقالياً لضمان دعم الموظفين أثناء انتقال العمليات الإدارية إلى المراكز، وذلك بإتاحة فترة زمنية لهم لكي يتعودوا على أساليب العمل والدعم الجديدة، ويتم بذلك الحد من قلق الموظفين الذين يفضلون الوضع الراهن ومن مقاومة هؤلاء للنموذج الجديد. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يجري استعراضاً للمكاتب المحلية لدعم العملاء بعد سنة واحدة من تشغيلها وذلك بغية معرفة ما إذا كانت هذه المكاتب لا تزال لازمة، وتقديم معلومات مستكملة في تقريره المقبل عن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي.

نموذج التمويل والاحتياجات من الموارد

٢٠ - فيما يتعلق بنموذج التمويل المقترح، يشير الأمين العام إلى أن المراكز ستكون في البداية ذات تمويل مشترك من الميزانية العادية ومن ميزانية حفظ السلام والموارد الخارجة عن الميزانية، حيث يستند التوزيع بين مصادر التمويل الثلاثة إلى نسب مشتقة من المؤشرات الحالية لعبء العمل المتعلق بالخدمات المقدمة حسب مصدر التمويل. وفي وقت لاحق، ومن أجل الاستجابة للتغيرات في حجم العملاء وفي تشعب المهام، سيتم ضمن الميزانيات المقترحة ذات الصلة أو خطط التكاليف الخاصة بالكيانات المستفيدة من المراكز العالمية للخدمات المشتركة إدراج طلب لتخصيص موارد إضافية، أو الإبلاغ عن انخفاض الاحتياجات من الموارد، وذلك بالاستناد إلى التكاليف القياسية لكل فئة من الفئات الرئيسية للخدمات (المرجع نفسه، الفقرتان ٥٤ و ٥٥).

٢١ - وفيما يتعلق بعرض الميزانية، ذكر في التقرير أن ملزمة الميزانية البرنامجية المقترحة للباب ٢٩ دال، المراكز العالمية للخدمات المشتركة، ستتضمن في كل عام لمحة عامة عن الاحتياجات الإجمالية من الموارد للمراكز العالمية للخدمات المشتركة، وكذلك التوزيع المقترح حسب مصدر التمويل، وهو ما سيسند إلى أحدث المؤشرات المتاحة عن عبء العمل. وسيطلب إلى الجمعية العامة أن توافق، في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة، على الاحتياجات الإجمالية من الموارد للمراكز العالمية للخدمات المشتركة، فضلاً عن الموارد التي ستموّل من الميزانية العادية. وسترد الموارد التي ستموّل من مصادر التمويل المقررة الأخرى في الميزانيات المقترحة ذات الصلة لكي توافق عليها الجمعية العامة في سياق استعراضها لتلك المقترحات (المرجع نفسه، الفقرة ٥٦).

٢٢ - وبالنسبة لعام ٢٠١٩، ستكون هناك حاجة إلى موارد بمبلغ ٩ ٥٢٢ ٧٠٠ دولار، تشمل موارد متكررة قدرها ٩ ٥٤٣ ٩٠٠ دولار وموارد غير متكررة بمبلغ ٢ ٩٧٨ ٨٠٠ دولار. في عام ٢٠٢٠، سوف يصل مبلغ الاحتياجات من الموارد إلى ٥٠ ٩٤٨ ٥٠٠ دولار (المرجع نفسه، الفقرات ١٠٤ و ١٠٦ و ١٠٧). ويرد التوزيع فيما بين مصادر التمويل الثلاثة، وهي الميزانية العادية وميزانية حفظ السلام والموارد الخارجة عن الميزانية، في الجدولين ٨ و ٩ من التقرير.

٢٣ - وفيما يلي تفاصيل الاحتياجات من الموارد المقترحة البالغة ٩ ٥٢٢ ٧٠٠ دولار لعام ٢٠١٩: (أ) ٤ ٣٨٢ ٢٠٠ دولار لمكتب مدير الخدمات العالمية المشتركة؛ (ب) و ٣ ٦٢٤ ٩٠٠ دولار للمركز العالمي للخدمات المشتركة في نيروبي؛ (ج) و ١ ٥٠٧ ٩٠٠ دولار للمركز العالمي للخدمات المشتركة في بودابست؛ (د) وصفر دولار للمركز العالمي للخدمات المشتركة في شينزين؛ (هـ) و ٧ ٧٠٠ دولار للمركز العالمي للخدمات المشتركة في مونتريال (المرجع نفسه، المرفق الرابع، الجدول ١، والفقرتان ١٠ و ١١).

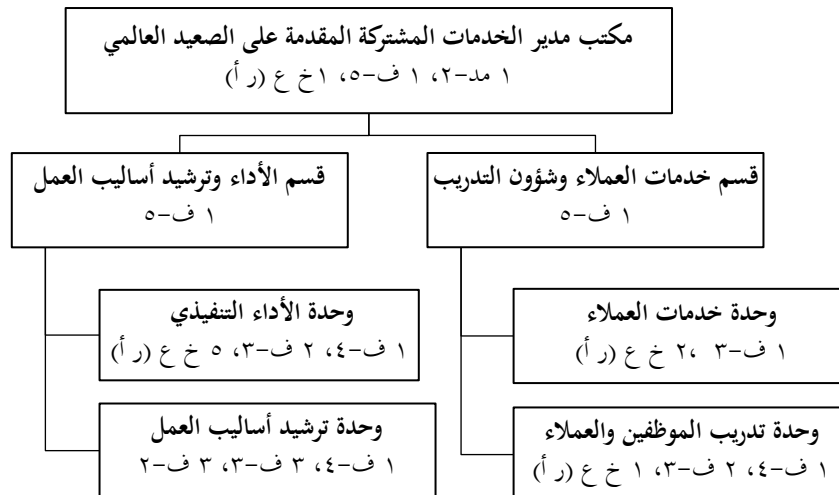
٢٤ - ويشير الأمين العام في التقرير إلى أن الاحتياجات من الموارد لتغطية تكاليف الوظائف في عام ٢٠١٩ ستبلغ ٧٠٠ ٨٩٤ دولار، وأنّ التكاليف غير المتعلقة بالوظائف ستبلغ ٦٢٨ ٠٠٠ دولار (A/73/706، الجدولان ٦ و ٧). وتقدّم اللجنة الاستشارية في الفقرات التالية توصيات مفصلة بشأن الموارد المتعلقة بالوظائف والموارد غير المتعلقة بالوظائف.

الوظائف الثابتة والمؤقتة المقترحة

٢٥ - من المقترح، على النحو المبين في الجدول ٣ من المرفق الرابع للتقرير، إنشاء ٦٨٤ وظيفة ثابتة، تتضمن: (أ) ٢٧ وظيفة لمكتب مدير الخدمات المشتركة المقدمة على الصعيد العالمي؛ (ب) ٢٥٤ وظيفة للمركز العالمي للخدمات المشتركة في نيروبي؛ (ج) ١٢٣ وظيفة للمركز العالمي للخدمات المشتركة في بودابست؛ (د) ١٧٣ وظيفة للمركز العالمي للخدمات المشتركة في شنتشن؛ (هـ) ١٠٧ وظائف للمركز العالمي للخدمات المشتركة في مونتريال.

٢٦ - وسيتألف ملاك الموظفين المقترح لمكتب مدير الخدمات المشتركة المقدمة على الصعيد العالمي من المدير (مد-٢) الذي يدعمه موظفان (واحد برتبة ف-٥ وواحد من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). وسيشمل المكتب قسم الأداء وترشيد أساليب العمل (موظف برتبة ف-٥)، الذي يتألف من وحدة الأداء التنفيذي (وظيفة برتبة ف-٤، واثنان برتبة ف-٣، وخمس من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) ووحدة ترشيد أساليب العمل (وظيفة برتبة ف-٤، وثلاث برتبة ف-٣ وثلاث برتبة ف-٢). وسيشمل المكتب أيضاً قسم خدمات العملاء وشؤون التدريب (وظيفة برتبة ف-٥)، الذي يتألف من وحدة تدريب الموظفين والعملاء (وظيفة برتبة ف-٤، واثنان برتبة ف-٣، وواحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، ووحدة خدمات العملاء (وظيفة برتبة ف-٣، واثنان من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). ويشار في التقرير إلى أن قسم الأداء وترشيد أساليب العمل سيعمل على إدارة الإبلاغ عن العمليات وترشيد أساليب العمل، بينما سيعمل قسم خدمات العملاء وشؤون التدريب على كفالة اتباع نهج متسقة إزاء دعم العملاء، وتدريب الموظفين والعملاء والتوثيق على نطاق الهيكل العالمي لتقدم الخدمات المشتركة (المرجع نفسه، الفقرات ٢٥ و ٢٦ و ٢٩ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٥ و ٣٨، والشكل الخامس؛ انظر أيضاً الشكل أدناه).

المخطط التنظيمي المقترح لمكتب مدير الخدمات المشتركة المقدمة على الصعيد العالمي



المختصرات: خ ع (رأ)، فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى).

٢٧ - ومع مراعاة ملاك موظفي مكتب مدير الخدمات المشتركة المقدمة على الصعيد العالمي ومسؤوليات القسمين، توصي اللجنة الاستشارية بعدم الموافقة على ما يلي: (أ) وظيفة واحدة برتبة ف-٣ ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في وحدة الأداء التنفيذي؛ (ب) ووظيفة واحدة برتبة ف-٣ ووظيفة واحدة برتبة ف-٢ في وحدة ترشيده أساليب العمل؛ (ج) ووظيفة واحدة برتبة ف-٣ في وحدة تدريب الموظفين والعملاء. وتوصي اللجنة كذلك بأن تكون رئاسة قسم خدمات العملاء وشؤون التدريب برتبة ف-٤، وليس برتبة ف-٥ على النحو المقترح. وينبغي تعديل أي موارد غير متصلة بالوظائف تبعاً لذلك.

٢٨ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الوظائف المتبقية المقترح إنشاؤها في مكتب مدير الخدمات المشتركة المقدمة على الصعيد العالمي، والمراكز العالمية الأربعة للخدمات المشتركة. وتوصي اللجنة كذلك بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام إجراء استعراض للموظفين لتحديد المستوى الملائم من الوظائف في المرحلة التي تكون فيها العمليات قد استقرت، في موعد لا يتجاوز بداية السنة الثالثة من العمليات.

٢٩ - وفيما يتعلق بمجموع ملاك الموظفين البالغ ٦٨٤ وظيفة، يشير الأمين العام في التقرير إلى أن مجموع عدد الموظفين في جميع المراكز الأربعة سيبلغ ٧٨٠ موظفاً في العامين الأولين من تشغيلها، وسينخفض عدد الموظفين إلى ٦٨٤ موظفاً، ابتداءً من العام الثالث بفضل المكاسب المترتبة على زيادة الكفاءة وما سيطر على أساليب العمل من تحسين. وأبلغت اللجنة الاستشارية لدى استفسارها، بأنه في العامين الأولين من عمليات مراكز الخدمات المشتركة، ستلزم ٩٦ وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة لمعالجة استقرار الخدمات وتنمية قدرات الموظفين وأعمال انتقالية أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، يشار في تقرير الأمين العام إلى أنه من أجل ضمان تنمية القدرات بصورة كافية في المراكز، ستوفد أفرقة من الموظفين من ذوي الخبرة في مجال المعاملات إلى كل موقع من المواقع لمدة تتراوح بين ١٢ و ٢٤ شهراً لتوفير التدريب والتوجيه أثناء العمل للموظفين الجدد (A/73/706، الفقرتان ٣٩ و ٦٨). وأبلغت اللجنة لدى استفسارها، بأن هذه الأفرقة تتألف من ٥٥ وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة. وتري اللجنة أن الفترة الانتقالية المقترحة لفترة تصل إلى سنتين قد تكون طويلة للغاية. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام استعراض وظائف المساعدة المؤقتة العامة بعد عام واحد لتحديد ما إذا كانت لا تزال مطلوبة، وتقديم تحديث في تقريره المقبل عن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي.

التكاليف المقترحة غير المتصلة بالوظائف

٣٠ - ترد في الجدولين ٦ و ٧ من التقرير التكاليف غير المتعلقة بالوظائف لمكتب المدير والمراكز العالمية الأربعة للخدمات المشتركة (انظر الفقرة ٢٤ أعلاه). وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات المقدمة إليها، أنه بالنسبة لعام ٢٠١٩، يُقترح مبلغ ٢١٠ ٠٠٠ دولار في إطار بند الخبراء الاستشاريين لمكتب المدير، فيما يتعلق بالاحتياجات غير المتكررة من أجل توفير استشاري لتصميم وبناء موقع إلكتروني خارجي للمراكز. وتشير اللجنة إلى أن الجمعية العامة قد أعادت التأكيد من قبل على أن استخدام الاستشاريين الخارجيين يجب أن يظل في أدنى مستوى له وألا يستعان بخدماتهم إلا عند الحاجة، وأكدت على ضرورة استخدام القدرات الداخلية للمنظمة لأداء الأنشطة الأساسية (القرار ٢٤٧/٧٠، الفقرة ٤٥). وتري اللجنة ضرورة استخدام القدرات الداخلية للمنظمة لتصميم المواقع الإلكترونية وتطويرها، وتوصي بالتالي بإجراء تخفيض بنسبة ١٠ في المائة، يصل إلى ٢١ ٠٠٠ دولار، في الموارد المقترحة للخبراء الاستشاريين.

٣١ - وفي إطار سفر الموظفين، تلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات المقدمة إليها أنه بالنسبة لعام ٢٠١٩، يقترح مبلغ ٣١٧ ٣٠٠ دولار لمكتب المدير، فيما يتعلق بالاحتياجات غير المتكررة المتصلة بالرحلات إلى مواقع مراكز الخدمات المشتركة لإجراء المفاوضات مع البلدان المضيفة وأنشطة بدء عمل المكاتب، وكذلك الرحلات من مواقع مراكز الخدمات المشتركة إلى المكاتب الأخرى للتداول مع العملاء. واللجنة غير مقتنعة بالمبررات المقدمة لسفر الموظفين، وتعتبر أن المفاوضات مع البلدان المضيفة ستكون في هذه المرحلة قد قطعت شوطاً بعيداً. ولذلك، توصي اللجنة بإجراء تخفيض بنسبة ١٠ في المائة، تصل إلى ٣١٧ ٠٠٠ دولار، في الموارد المقترحة لسفر الموظفين.

٣٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات المقدمة إليها، أنه بالنسبة لعام ٢٠١٩، تُقترح موارد للخدمات التعاقدية لمكتب المدير بمبلغ (١٠٠ ٦٠٠ دولار) لتدريب الموظفين الجدد في المراكز (١٠٠ ٢٨١ دولار) ولإشراك مكتب الإعلام وموارد تكنولوجيا الاتصالات لتطوير وإطلاق نظام إدارة العلاقات مع العملاء iNeed الجديد (٣١٩ ٠٠٠ دولار). وبالإضافة إلى ذلك، تُقترح أيضاً موارد للخدمات التعاقدية للمركز في نيروبي (٣٦ ٠٠٠ دولار) والمركز في بودابست (٣٦ ٠٠٠ دولار)، من أجل إشراك فرادى المقاولين في دعم عملية التوظيف لمركزي الخدمة. وترى اللجنة أنه ينبغي أن تكون هناك بعض القدرات الداخلية المتاحة لدعم تدريب الموظفين، وتطوير ونشر نظام iNeed الجديد، والتوظيف. ولذلك، توصي اللجنة بتخفيض قدره ١٠ في المائة في الموارد المقترحة للخدمات التعاقدية، يصل إلى ٦٧ ٢٠٠ دولار.

خطة التنفيذ

٣٣ - يشار في التقرير إلى أن خطة تنفيذ المركز العالمية للخدمات المشتركة قد وضعت تمثيلاً مع المبادئ التالية: (أ) اعتماد نهج تدريجي يقوم على إدماج المهام وفئات العملاء تدريجياً؛ (ب) وضع سلسلة إجراءات لبدء التداول تقلل من مخاطر تعطيل الخدمة، والانتقال في الوقت نفسه إلى إنشاء المراكز في أسرع وقت ممكن؛ (ج) تحديد مدة لا تقل عن شهر واحد بين المراحل الانتقالية لكل فئة من فئات العملاء، مع تسجيل الدروس المستفادة بعد كل عملية انتقال؛ (د) تحديد تسلسل المراحل الانتقالية للعملاء باستخدام نهج تعاوني واستناداً إلى الحجم النسبي لقاعدة العملاء ودرجة تعقيد العمليات والخدمات المطلوبة؛ (هـ) وجود فترة تداخل بين عمل موظفي مقدمي الخدمات الحاليين وعمل موظفي مراكز الخدمات المشتركة (A/73/706، الفقرة ٦٤).

٣٤ - وذكر أن المراكز العالمية للخدمات المشتركة ستبدأ بالعمل في أوائل عام ٢٠٢٠ (المرجع نفسه، الفقرة ٦٥). وأبلغت اللجنة الاستشارية لدى استفسارها، بأن من المتوقع أن يتم تشغيل المركزين العالميين للخدمات المشتركة في نيروبي وبودابست في الربع الأول من عام ٢٠٢٠. كما سيفتتح مركز الخدمات المشتركة العالمي في شنتشن بوجود عدد صغير من الموظفين من أجل توفير دعم إضافي للقدرات إلى نيروبي. وفي الربع الثالث من عام ٢٠٢٠، سيتم إنشاء المركزين العالميين للخدمات المشتركة في شنتشن ومونتريال بالكامل. وسيتم نقل جميع العملاء إلى ترتيبات الخدمة المشتركة بحلول منتصف عام ٢٠٢١. وتتوقع اللجنة أن يكفل الأمين العام تنفيذ المراكز العالمية للخدمات المشتركة وفقاً للجدول الزمني بحلول منتصف عام ٢٠٢١.

تدابير التخفيف

٣٥ - وبما أن تنفيذ نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي سيؤثر على الموظفين الحاليين، يرد في التقرير وصف لتدابير التخفيف التي يتعين النظر فيها، والتي تشمل: (أ) تحسين تخطيط القوة العاملة؛ (ب) تجميد التوظيف الخارجي للموظفين من فئة الخدمات العامة؛ (ج) إعطاء الأولوية للمرشحين الداخليين المتضررين؛ (د) إتاحة إمكانية الانتداب المؤقت للموظفين المتضررين لمدة تصل إلى ستة أشهر؛ (هـ) إتاحة عروض للانتقال إلى مراكز الخدمات المشتركة إلى الموظفين المعيّنين دولياً والموظفين المعيّنين محلياً الذين يعملون في مراكز العمل هذه. وبالإضافة إلى ذلك، ستنظر الأمانة العامة في الإجراءات التالية: (أ) عدم الاحتفاظ بالموظفين بعد السن الإلزامية لإنهاء الخدمة؛ (ب) عدم تمديد خدمة الموظفين الملحقين أو المنتدبين مؤقتاً من كيانات أخرى؛ (ج) عدم تجديد عقود خدمة الموظفين الملحقين أو المنتدبين مؤقتاً من كيانات أخرى؛ (د) السماح بمنح الموظفين المتضررين إجازات خاصة بدون مرتب لفترة تصل إلى سنتين. وأخيراً، سينظر الأمين العام أيضاً في منح تسوية نهاية الخدمة للموظفين المتضررين لتجنب حالات إنهاء الخدمة غير الطوعية والحد من مخاطر إجراءات التقاضي المحتملة (المرجع نفسه)، الفقرات من ٨٤ إلى ٨٨). وكما يتبين من الجدولين ٨ و ٩ من المرفق الرابع من التقرير، ستلغى ٦٣٣ وظيفة في عام ٢٠٢٠ و ١١٤ وظيفة في ٢٠٢١.

٣٦ - وأبلغت اللجنة الاستشارية لدى استفسارها، بأنه بعد تنفيذ جميع تدابير التخفيف من الموظفين، قد يكون هناك عدد من حالات إنهاء الخدمة غير الطوعية، مما يؤدي إلى احتمال دفع تعويضات لإنهاء الخدمة. وتم إجراء حساب أولي على أساس متوسط مبالغ التعويضات المتعلقة بإنهاء الخدمة وتواريخ انتهاء الخدمة وتم إدراج هذه التقديرات في الميزانية المقترحة وتحليل التكلفة والعائد. وتلاحظ اللجنة من المعلومات المقدمة إليها، أنه ستكون هناك حاجة لتوفير اعتماد يقدر بمبلغ ٤٠٠ ٤٥٤ ٤ دولار في عام ٢٠٢٠ لتغطية نفقات تعويضات إنهاء الخدمة. وتلاحظ اللجنة بقلق الأثر المحتمل لعمليات الإلغاء المقترحة على الموظفين والمنظمة. وتتوقع اللجنة من الأمين العام أن يبذل قصارى جهده للتخفيف من أثر النموذج العالمي لتقديم الخدمات على الموظفين المتضررين، والاحتفاظ بقدر الإمكان بمهاراتهم ومعارفهم وخبراتهم.

ثالثاً - مسائل أخرى

التأثير على مهام الدعم الحالية

٣٧ - فيما يتعلق بتأثير نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي على وظائف الدعم القائمة، يشار في التقرير إلى أن مراكز العمل الأكثر تضرراً تشمل نيويورك وعنتيبي والكويت والمكاتب الموجودة خارج المقر واللجان الإقليمية. ومن مجموع الوظائف المقترح إلغاؤها وعددها ٧٤٧ وظيفة، يُقترح إلغاء ٨٢ وظيفة فيما يتعلق بمكتب الدعم المشترك في الكويت^(١). وأبلغت اللجنة الاستشارية لدى استفسارها،

(١) ٣٩ وظيفة في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان؛ و ٣٣ وظيفة في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق؛ و ٣ وظائف في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان؛ ووظيفتان في كل من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومركز الخدمات العالمي؛ ووظيفة واحدة في كل من بعثة الأمم المتحدة لدعم العدالة في هايتي، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

بأنه نظراً لأن الخدمات التي يقدمها مكتب الدعم المشترك في الكويت ستدرج ضمن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، فإن المكتب لن يكون موجوداً في شكله الحالي، مما قد يؤدي إلى إلغاء الوظائف ذات الصلة. وتشير اللجنة إلى أن مكتب الدعم المشترك في الكويت ليس مركزاً للخدمات المشتركة وافقت عليه الجمعية العامة، وأن أي تغيير يدخل على نموذج تقديم الخدمات الحالي والمستقبلي يجب أن توافق عليه الجمعية العامة (A/73/498، الفقرتان ٥٤ و ٥٥).

٣٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية بوجه خاص أنه في مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي بأوغندا، يقترح إلغاء ٣٤٩ وظيفة، وهو ما يمثل تقريباً نصف العدد الإجمالي للوظائف المقترح إلغاؤها وعددها ٧٤٧ وظيفة. ويشير الأمين العام إلى أن مركز الخدمات الإقليمي سيواصل أداء وظائفه التي لا تدخل في نطاق نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، بما في ذلك الخدمات الإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخدمات التدريب الإقليمي وخدمات المؤتمرات وخدمات النقل والحركة، وكذلك المشتريات الإقليمية وغيرها من المهام من خلال المركز اللوجستي لقاعدة الدعم في عنتيبي الذي يخدم بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأشار إلى أن ٥٤٥ من الموظفين والمتعاقدين سيقفون في عنتيبي لأداء هذه الوظائف (A/73/706، الفقرتان ٧٠ و ٧١، والجدول ٨ من المرفق الرابع).

٣٩ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي لا يزال مركزاً إقليمياً رئيسياً وسيواصل القيام بدور هام في تنفيذ ولاية الأمم المتحدة. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة طلبت، في قرارها ٢٦٦/٧٢ بء، إلى الأمين العام تقديم مقترحات بشأن تعزيز دور مراكز الشراء الإقليمية، لا سيما مكتب المشتريات الإقليمي في عنتيبي، وأوغندا، في سياق قيامه بإعداد التقرير القادم عن المشتريات. وأبلغت اللجنة لدى استفسارها، بأنه منذ إنشاء مركز الخدمات الإقليمي، تم استثمار ما يقرب من ٧,٧١ مليون دولار في حيز مكاتب المركز، بالإضافة إلى مبلغ ٩,٧٧ مليون دولار تم استثماره في مرافق التدريب والتكنولوجيا التي لا تتعلق بنطاق نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي. وتتوقع اللجنة أن يقدم الأمين العام مزيداً من المعلومات إلى الجمعية العامة، لدى نظرها في التقرير الحالي، بشأن الاستثمارات التي تجرى في مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي. وبالنظر إلى العدد الكبير من عمليات الإلغاء المقترحة، والاستثمارات المضطّعة بها في مركز الخدمات الإقليمي حتى الآن، وطلب الجمعية العامة في قرارها ٢٦٦/٧٢ بء، والدور الرئيسي الذي يضطلع به المركز على الصعيد الإقليمي، فإن اللجنة الاستشارية على ثقة من أن الأمين العام سيكفل الاستخدام الأمثل لقدرات مركز الخدمات الإقليمي وتنفيذ تدابير التخفيف لموظفيه المتضررين. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية إلى الأمين العام تقديم مزيد من المعلومات عن هذه المسألة في تقريره المقبل عن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي.

الخدمات الإدارية التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الأمم المتحدة

٤٠ - أبلغت اللجنة الاستشارية لدى استفسارها عن الخدمات الإدارية المقدمة من كيانات الأمم المتحدة الأخرى، بأن الأمانة العامة تخطط للاستفادة من خدمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حتى نهاية عام ٢٠١٩ لتقديم خدمات الدعم الإداري إلى نظام المنسقين المقيمين في ١٣١ من مكاتب المنسقين المقيمين و ٣ مكاتب إقليمية تابعة لمكتب تنسيق العمليات الإنمائية. وفيما يتعلق بتلك

الخدمات، سيتقاضى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من الأمانة العامة مبلغ ١٩,٦ مليون دولار كمبلغ إجمالي مقطوع لقاء التكاليف المباشرة، بالإضافة إلى رسم بنسبة ٤ في المائة على تكاليف الوظائف ورسم بنسبة ٨ في المائة على التكاليف غير المتصلة بالموظفين لدعم الإدارة العامة. ومن المتوقع أن يتغير هذا الترتيب في عام ٢٠٢٠ إذا وافقت الجمعية العامة على مقترح نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي. وترحب اللجنة بعزم الأمين العام على إدماج هذه الخدمات الإدارية في نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، وتشير إلى أن هذا ينبغي أن يسفر عن مزيد من مكاسب الكفاءة.

٤١ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا لدى استفسارها بأن هناك كيانات أخرى تابعة للأمانة العامة تستخدم أيضا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في توفير الخدمات، بما في ذلك: (أ) إدارة شؤون السلامة والأمن التي تتلقى خدمات الدعم الإداري من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمكاتبها الميدانية التي ليس لديها فيها هيكل إداري أو موظفين، برسم قدره ٨ في المائة من مجموع النفقات؛ (ب) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حيث يقدم البرنامج الإنمائي خدمات إدارية للمكاتب الميدانية. وتثق اللجنة بأن الأمين العام سيقدم معلومات مستكملة عن ذلك في تقريره المقبل عن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي.

رابعاً - خاتمة

٤٢ - ترد الإجراءات التي طلب الأمين العام من الجمعية العامة اتخاذها في الفقرة ١١٣ من تقرير الأمين العام (A/73/706). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تقوم الجمعية العامة بما يلي، رهنا بملاحظاتها وتوصياتها الواردة أعلاه:

- (أ) أن تحيط علماً بتقرير الأمين العام؛
- (ب) أن توافق على إنشاء المراكز العالمية للخدمات المشتركة اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ وعلى مواقع هذه المراكز؛
- (ج) للمراكز العالمية للخدمات المشتركة البالغ قدرها ٤٠٠ ١٥٧ ٩ دولار لعام ٢٠١٩، شاملة ٦٧٩ وظيفة (على النحو الوارد في المرفق الرابع من التقرير A/73/306، ومع مراعاة الفقرة ٢٧ أعلاه)؛
- (د) أن تقر نموذج التمويل على النحو المبين في الفرع الثالث - واو من تقرير الأمين العام؛

(هـ) أن تدعو الأمين العام إلى تقديم تقرير مرحلي عن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي في الجزء الرئيسي من الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة؛

الميزانية البرنامجية

- (و) أن ترصد اعتماداً قدره ٢٠٠ ١٠٦ ٢ دولار في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، في إطار الباب ٢٩ دال، المراكز العالمية للخدمات المشتركة، يمثل حصة الميزانية العادية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩؛

(ز) أن تلاحظ أنه يتعين رصد مبلغ قدره ٦٠٠ ٧٥٠ دولار في إطار الباب ٣٦، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، وأنه سيلزم رصد اعتماد إضافي يقابله مبلغ مماثل في إطار باب الإيرادات ١، الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين؛

(ح) أن تلاحظ أن الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠٢٠ في إطار الباب ٢٩ دال، المراكز العالمية للخدمات المشتركة، وكذلك ما يتصل بها من إلغاء ١٦٠ وظيفة وتخفيض الموارد في الأبواب والبعثات السياسية الخاصة المتأثرة بنقل المهام إلى المراكز العالمية للخدمات المشتركة، سترد في سياق الميزانيات البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠؛

عمليات حفظ السلام

(ط) ملاحظة أنه سيقتراح إلغاء ٣٩١ وظيفة في مقترحات الميزانية ذات الصلة لمركز الخدمات الإقليمي في عنيتيبي وغيرها من عمليات حفظ السلام للفترة المالية من ١ تموز/يوليه ٢٠٢٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢١؛

(ي) أن تلاحظ أن ٢٤ وظيفة ممولة من حساب دعم عمليات حفظ السلام سيقتراح إلغاؤها بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢١ في سياق الميزانية المقترحة لحساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة المالية الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٢٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢١؛

(ك) أن تلاحظ أن احتياجات من الموارد قدرها ١٠٠ ٥٨٥ ١٩ دولار لتغطية تكاليف بدء عمل المراكز العالمية للخدمات المشتركة وتشغيلها ستُدْرَج في الميزانية المقترحة لحساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة المالية الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠؛

الموارد الخارجة عن الميزانية

(ل) أن تلاحظ أن احتياجات قدرها ٥٠٠ ٨٣١ ١ دولار ستُمَوَّل من الموارد الخارجة عن الميزانية في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ لتغطية الاحتياجات المتكررة وغير المتكررة من الموارد للمراكز العالمية للخدمات المشتركة.